الأمم المتحدة

A/65/770

الجمعية العامة

Distr.: General
4 March 2011
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البندان ٢٠ و ٢٧ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

التنمية الاجتماعية

رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أنقل إليكم المعلومات التالية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أوزبكستان (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٢٠ و ٢٧ من جدول الأعمال.

مراد **عسكروف**
الممثل الدائم
لجمهورية أوزبكستان

100311 090311 11-25240 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: الروسية]

معلومات عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية أوزبكستان

أولاً - تسنى في عام ٢٠١٠ تحقيق التنمية المستقرة والمتوازنة للاقتصاد والمجتمع، فضلاً عن معدلات التنمية الاقتصادية المرتفعة والمستدامة، من خلال تنفيذ الأولويات الأهم في مجال التنمية الوطنية الاجتماعية والاقتصادية لتلك السنة، والتي حددها السيد إسلام كريموف، رئيس جمهورية أوزبكستان، في اجتماع للحكومة عُقِد في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وشملت هذه الأولويات برنامجاً لتدابير مكافحة الأزمات التي تهدف إلى الحد من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ومعادلتها، وكذا اعتماد برامج شاملة.

وبلغ معدل النمو الاقتصادي ٨,٥ في المائة في عام ٢٠١٠. وبلغ الناتج الإجمالي المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية ٩٢,٣ بليون دولار، مقابل ٨١,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٩.

وعلاوة على ذلك، تحققت معدلات عالية للنمو في جميع قطاعات الاقتصاد الرئيسية: فقد ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة ٨,٣ في المائة والإنتاج الزراعي بنسبة ٦,٨ في المائة؛ وازدادت مبيعات التجزئة بنسبة ١٤,٧ في المائة؛ ونما قطاع الخدمات المدفوعة الأجر بنسبة ١٣,٤ في المائة. وتم تنفيذ ميزانية الدولة بفائض قدره ٠,٣ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي. وبلغ معدل التضخم نسبة ٧,٣ في المائة ولم يتجاوز التوقعات.

وفي عام ٢٠١٠، شهدت الاستثمارات في أوزبكستان زيادة نسبتها ١٣,٦ في المائة عن عام ٢٠٠٩، بما مجموعه ٩,٧ بليون دولار (٢٥ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي). وانصب حوالي ٧٢ في المائة من الاستثمارات في مجال البناء، من بينها نسبة ٣٨ في المائة لأغراض شراء المعدات والتقنيات الحديثة. وبلغ حجم الاستثمارات والائتمانات الأجنبية نسبة ٢٨,٨ في المائة من جميع النفقات الرأسمالية، وتجاوزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقدار ٢,٤ بليون دولار.

وساعدت التدابير المتخذة لدعم المصدِّرين المحليين وتنويع الصادرات وتطوير الأسواق الخارجية الجديدة، على زيادة الصادرات بنسبة ١٠,٨ في المائة، وعلى تحقيق رصيد موجب للتجارة الخارجية يُقدَّر بما يزيد على ٤,٢ بليون دولار.

وأدت الخطوات المتخذة لتوسيع نطاق الإنتاج محلياً وزيادته إلى أن تشكل السلع المحلية نسبة ١٧,٥ في المائة من جميع الصادرات.

وفي عام ٢٠١٠، وبفضل تشجيع الإنتاج محلياً، يُقدَّر حجم الواردات المستعاض عنها بما مجموعه ٣,٧ بليون دولار أو بما يزيد بمقدار ١,٣ مرة عن المبلغ المحقق في عام ٢٠٠٩ (٢,٩ بليون دولار).

وتشهد مستويات وهياكل الدخل والرفاه العام تغييرات نوعية رئيسية. ففي عام ٢٠١٠، ارتفعت معدلات الأجور في القطاع العام والمعاشات التقاعدية والمزايا الاجتماعية والمنح الدراسية بنسبة ٣٢ في المائة، بزيادة في الدخل الفعلي نسبتها ٢٣,٥ في المائة.

ثانياً - تم اعتماد المرسوم الرئاسي رقم PP-1442 المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، والمعنون ”الأولويات في مجال التنمية الصناعية في جمهورية أوزبكستان للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥“، وذلك لضمان تحقيق تنمية صناعية في البلد تتسم بالاستدامة والدينامية والتوازن، ولتعميق الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تنويع صناعات البلد الرئيسية، وزيادة الإمكانيات المحتملة في قطاع التصدير، وزيادة تعزيز كفاءة الصناعات والمجمعات الصناعية والمشاريع وقدرتها على المنافسة، من خلال تحديثها وتطوير إنتاجها من الناحية التقنية والتكنولوجية. وينص هذا البرنامج على تنفيذ ما يزيد عن ٥٠٠ مشروع بتكلفة حوالي ٥٠ بليون دولار.

وعلاوة على ذلك، تم اعتماد المرسوم الرئاسي رقم PP-1446 المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، والمعنون ”التعجيل بتطوير الهياكل الأساسية ونظم النقل والاتصالات للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥“، وذلك لضمان التنمية العاجلة للإنتاج وتطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات، بالتنسيق الوثيق مع البرامج المعنية بالتنمية الطويلة الأجل للاقتصاد والأراضي الوطنيين، وبناءً على هذا الأساس، خلق فرص عمل جديدة، وزيادة معدلات التوظيف، وتحسين مستويات المعيشة باطراد.

ويجري تنفيذ برنامج من التدابير لتعميق وتوسيع نطاق الإصلاح الاقتصادي في أوزبكستان للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، فضلاً عن تدابير تحسين بيئة الأعمال في البلد. والغرض منها هو زيادة تحرير المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق الحر والتعجيل بها، وتهيئة بيئة مواتية للأعمال، واستحداث نظام من المؤشرات مقبول عالمياً، لتقييم التنمية المحققة في هذه العمليات في القطاعين الصناعي والاقتصادي، وعلى صعيد الاقتصاد الوطني ككل.

ثالثاً – في ما يلي الأولويات الرئيسية التي تم تحديدها لبرنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أوزبكستان لعام ٢٠١١:

- الاستمرار في وضع السياسات الرامية إلى تعديل الهياكل، والتطوير العاجل للصناعات والمنتجات القائمة على التكنولوجيا الحديثة، بهدف تعزيز القدرة على المنافسة وتقوية مركز أوزبكستان في الأسواق العالمية؛
- تحديث الإنتاج وتطويره تقنياً وتكنولوجياً، والتعجيل بإصلاح القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مع إيلاء اهتمام خاص لتحديث قطاع الزراعة وتطويره تقنياً وتكنولوجياً؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية على نطاق واسع وتهيئة ظروف أكثر مؤاتاة للمستثمرين الأجانب؛
- تطوير الهياكل الأساسية ونظم النقل والاتصالات على نحو شامل ومعجَّل؛
- الاستمرار في إيلاء الأولوية للتنمية الاجتماعية، وبالدرجة الأولى تحديث مرافق التعليم والرعاية الصحية وتزويدها بالمعدات؛
- تحقيق النمو السريع في قطاع المؤسسات الصغيرة والمشاريع الخاصة، وتهيئة أفضل بيئة ممكنة لمباشرة الأعمال؛
- إيجاد حلول مستدامة لتعزيز التوظيف وخلق فرص عمل جديدة.